مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2026، 14(01)، 1-25

تأثير تعزيز الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي : دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية

The Impact of Enhancing Financial Inclusion on Achieving Financial Stability: An Applied Study on Palestinian Banks

آيه حموضه [1*]، فادي شحادة[2]، عثمان صو افطة[2]

Aya Hummoda[1*], Fadi Shihadeh [2], Othman Sawafta [2]

[1] كلية الدرسات العليا، جامعة فلسطين التقنية_خضوري، فلسطين، [2]قسم العلوم المالية والمصرفية المحوسب، كلية الاعمال والاقتصاد، جامعة فلسطين التقنية_خضوري، فلسطين

[1]Faculty of Graduate Studies, Palestine Technical University – Kadoorie, Palestine.

[2]Department of Computerized of Banking & Financial , Faculty of Business and Economics, Palestine Technical University – Kadoorie, Palestine.

تاريخ الإستلام:2025/8/20 تاريخ القبول: 2025/10/07 تاريخ النشر: 2025/12/31

المستخلص: تهدف الدراسة الحالية الى معرفة أثر أبعاد الشمول المالي المتمثلة بالوصول (التغلغل المصرفي)، والاستخدام (قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة) على الاستقرار المالي في فلسطين معبراً عنه من خلال ثلاثة مؤشرات وهي: Zscore، والقروض المتعثرة، و معدل العائد على حقوق الملكية بوجود متغيرات ضابطة داخلية تمثلت بسيولة البنك، والكفاءة التشغيلية، بالاضافة الى متغيرات ضابطة خارجية تمثلت بمعدل التضخم السنوي، معدل نمو الناتج المحلي، والأزمات. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الكمي التحليلي من خلال جمع بيانات ثانوية تم استخراجها من التقارير السنوية للبنوك المحلية الفلسطينية، وتقارير سلطة النقد الفلسطينية خلال سنوات الدراسة والتي غطت الفترة من 2006 الى 2023. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لمتغير التغلغل المصرفي على الاستقرار المالي معبراً عنه بمؤشر Zscore و القروض المتعثرة، بينما يوجد له تأثير ايجابي على مؤشر الاستقرار المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية؛ أما فيما يتعلق بمتغير الشمول المالي معبراً عنه بقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة وجد لها تأثير سلبي على مؤشرات الاستقرار المالي Zscore و القروض المتعثرة ، وتأثير إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية. توصي الدراسة بإجراء أبحاث مقارنة بين عدة دول نامية بالاضافة الى أبحاث تغطي منطقة الشرق الاوسط كوحدة واحدة، كما يمكن اضافة متغيرات أخرى متعلقة بالشمول المالي مثل جودة الخدمات المالية المقدمة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، Zscore، القروض المتعثرة، معدل العائد على حقوق الملكية.

Abstract: The current study aims to identify the impact of the dimensions of financial inclusion represented by access (banking penetration) and utilization (SME loans) on financial stability in Palestine, expressed through three indicators: Zscore, non-performing loans, and return on equity, with internal control variables: bank liquidity, operational efficiency, and external control variables: inflation rate, GDP growth rate, and crises. To achieve the objective of the study, the quantitative method was used by collecting secondary data extracted from the annual reports of Palestinian local banks and the reports of the Palestinian Monetary Authority during the study years (2006-2023). The study found that there is no impact of the first financial inclusion variable, banking penetration on financial stability expressed by Zscore and non-performing loans, while it has a positive impact on the third financial stability indicator,

*البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: a.hummoda@ptuk.edu.ps

return on equity rate, as for the second financial inclusion variable, SME loans. The study recommends conducting research in countries with contexts similar to Palestine, and incorporating additional variables related to financial inclusion.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Stability, Zscore, Non-Performing Loans, Return on Equity.

المقدمة

شهد العام 2008 أزمة مالية حادة عرفت بأزمة الرهن العقاري تسببت بإنهاء مصير العديد من بنوك العالم أبرزها بنك ليمان براذرز رابع أكبر بنك في العالم، الأمر الذي كشف عن هشاشة النظام المالي العالمي الذي سرعان ما انتقلت إليه الأزمة وفقد ثقة المتعاملين معه، واستجابًة لهذه الأزمة قامت البنوك المركزية حول العالم بإعادة النظر في سياساتها لاستعادة الثقة المتعاملين وزيادة متانة القطاع المصرفي لمنع تكرار حدوث مثل هذه الأزمات، ولتقليل فرص انتقالها إلى قطاعات اقتصادية أخرى في الدولة أو عبر الحدود (مزعل،2022) .

إن غالبية معاملات الاقتصاد الحقيقي تتم من خلال النظام المالي والذي يقوده في الأساس النظام المصرفي، بالتالي فإن تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (Alfawareh et. al,2025). نظراً لذلك فإن المؤسسات المالية الإشرافية الرسمية مثل البنوك المركزية والسلطات النقدية وهئيات الاوراق المالية ومن خلال عدة أدوات وسياسات تنتهجها تهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار المالي الذي قد ينعكس ايجابا على الاستقرار الاقتصادي (IFSB,2025).

لقد وجدت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالاضافة الى المؤسسات المساندة مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) و الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs لعام 2030 يمكن من خلال عدة عوامل منها الشمول المالي، والذي يعرف بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار المالي المناسب" (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

يعتبر القضاء على الفقر أول هدف تنموي تسعى إليه خطط التنمية المستدامة لعام 2030، ويعتبر الشمول المالي من العوامل التمكينية الرئيسية في تحقيقه إلى جانب سبعة أهداف أخرى وهي : القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار، والحد من أوجه عدم المساواة بين الذكور و الإناث وبين الفقراء والاغنياء(FinDev Gateway, 2024) . وذلك دفع الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها مثل هيئة سوق رأس المال و سلطة النقد الفلسطينية إلى السعي الى تعزيز مستويات الشمول المالي في فلسطين من خلال اطلاق استراتيجية الشمول المالي انطلاقاً من قناعتها بدوره كرافعة للنمو الاقتصادي الشامل من خلال دمج الفقراء وسكان المناطق النائية والمهمشة في العملية التنموية. حيث ثبت إن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي، ويحد من الفقر، ويساهم في التنمية المستدامة من خلال تمكين السكان المهمشين وتعزيز وصولهم إلى المنتجات والخدمات المالية مثل الادخار والائتمان والتأمين والحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز خلق فرص العمل وِإعادة توزيع الثروة (Adam & Kulmie, 2024).

وبذلك فإن تقديم خدمات مالية ملائمة لحاجات العملاء يؤدي الى توسيع قاعدة العملاء من مختلف الفئات، وهكذا يتم جذب الاموال الى النظام المالي الرسمي (Eriqat et. al,2025). وبالتالي تعزيز قدرة هذا النظام على تحمل الصدمات والاختلالات اذا حدثت، وانعكاس ذلك على قدرة النظام المالي على مواجهة السحوبات المفاجئة للودائع. وبذلك، يتم

حماية البنوك من الانهيارات والافلاس وبالتالي يتحقق الاستقرار في النظام المالي وانعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي (مغدور ومعوشي، 2022).

وعليه ستحاول الدراسة الحالية تحليل أثر أبعاد الشمول المالي على الاستقرار المالي في فلسطين.

مشكلة الدراسة

تهدف الدول والاقتصاديات إلى الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة من خلال الحد من البطالة، وتخفيف الفقر، وتقليل التفاوت في الدخل، والوصول إلى الرعاية الصحية الملائمة (Klapper et al,2016 ; Damane&Ho,2024; Neaime& Gaysset,2018) ،ومن أجل المساهمة في تحقيق ذلك فإن تعزيز وصول الخدمات المالية لجميع القطاعات الاقتصادية وتحديدًا الفئات المهمشة يصبح أولوية كما تم تحديده في إعلان مايا لعام 2010 والخاص بمجموعة العشرين (Damane&Ho,2024).

وبالتالي، فإن إيصال الخدمات المالية لجميع القطاعات بصورة عادلة وبأسعار مقبولة وبشكل مستدام وهو وما يعرف بالشمول المالي (Beck et. al,2007) يؤدي إلى توسيع قاعدة عملاء المؤسسات المالية والنظام المالي الرسمي والذي من الممكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي؛ والذي يمكن تعريفه بأنه حالة يكون فيها النظام المالي الذي يضم وسطاء ماليين وأسواقا وهياكل أساسية للسوق قادرًا على تحمل الصدمات وكسر الاختلالات المالية (European Central Bank).

كما أشار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأنه قد يتعرض الاستقرار المالي للخطر من خلال تعزيز الشمول المالي إذا حدث توسع سريع أو غير منضبط في القروض. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي توسيع الشمول المالي من خلال الودائع الإلكترونية أو المدفوعات أو التأمين إلى تحسين الاستقرار المالي (Anarfo et al., 2020)، وكما قطعت مؤسسات مالية عالمية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية وفريق العمل المالي لها خطوات كبيرة في تحقيق التوازن بين الشمول المالي والاستقرار المالي في السنوات الأخيرة(Antwi et al., 2024) . لذا فإن تحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي، أمر مهم لصناع السياسات والجهات التنظيمية المصرفية (Atellu & Muriu, 2022).

وكما لاحظنا أن معظم الدراسات السابقة ركزت على بيئات اقتصادية مستقرة وقلما تناوت العلاقة بين المفهومين ضمن السياق الفلسطيني الذي يتسم بالهشاشة الاقتصادية والسياسية، وعليه سعت الدراسة الحالية الى سد فجوة بحثية سياقية ومنهجية من خلال دراسة كيف يؤثر تعزيز الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في فلسطين؛ وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي :

سؤال الدراسة الرئيسي : ما هو أثر تعزيز الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في فلسطين ؟
ومن خلال سؤال الدراسة الرئيسي يمكن اشتقاق عدة أسئلة فرعية كما يلي :

1. ما أثر التغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر z-score في فلسطين؟
2. ما أثر حجم قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر z-score في فلسطين؟
3. ما أثر التغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بحجم القروض المتعثرة في فلسطين؟
4. ما أثر حجم قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بحجم القروض المتعثرة في فلسطين ؟
5. ما أثر التغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية في فلسطين ؟
6. ما أثر حجم قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية في فلسطين ؟

مراجعة الادبيات السابقة وتطوير الفرضيات

1. النظريات الاقتصادية

ارتكزت الدراسة الحالية على عدة نظريات اقتصادية ومالية تساهم في توفير أساس علمي من الممكن أن يفسر طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي وبالتالي المساهمة في تطوير فرضيات الدراسة؛ومن هذه النظريات :

أولا: نظرية الهشاشة المالية (Financial Fragility Theory): اقترحها Charles Kindleberger في السبعينيات من القرن الماضي تركز على أن الانظمة المالية وتحديدًا البنوك والاسواق المالية ونتيجة لطبيعة تركيبة رأس المال بالاضافة الى طبيعة عملها كوساطة مالية قد تصبح غير مستقرة حتى ضمن الظروف الطبيعية. وهكذا، يمكن خلق الترابط بين هذه النظرية وبين تأثير الشمول المالي على مقدمي الخدمات المالية من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية مما يساعدهم على تخفيف حدة المخاطر(Benink, 1992). علاوة على ذلك، يجب أن تسير عملية تعزيز الشمول المالي جنباً الى جنب مع تنفيذ القوانين والتعليمات و الاجراءات الضابطة و التي تضمن عدم الافراط في تقديم تلك الخدمات وتحديداً التسهيلات الائتمانية. ويمكن ذلك من خلال المراقبة المستمرة للأسواق واختبارات الضغط للسوق بفترات مختلفة بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي ومعالجة الأختلالات بسرعة وبأقل الاضرار.

ثانيا: نظرية تنويع المحفظة(Portfolio Diversification Theory) قدمها (Harry Markowitz) عام 1952 تفسر النظرية كيف يمكن للمستثمرين تخفيض المخاطر التي تتعرض لها استثماراتهم من خلال مبدأ التنويع في الاستثمارات. وبالتالي، يمكن ربط هذه النظرية بالتأثير المتوقع للشمول المالي على الاداء المالي للبنوك؛ والمخاطرالتي من الممكن ان تتعرض لها، من خلال أن الشمول المالي يهدف الى أن تصل الخدمات المالية وبصورة مستمرة وعادلة الى جميع فئات المجتمع من خلال الفروع والمكاتب كقنوات تقليدية؛ بالاضافة الى القنوات الرقمية الحديثة. وهكذا تتوسع وتتنوع قاعدة العملاء وتركيبة المودعين بالاضافة الى توسيع وتنويع قاعدة المقترضين، وهذا يساهم في الحد من مخاطر السحب المفاجئ والهزات والخسائر المحتملة والتي تصيب عادةً فئة الاغنياء وأصحاب رؤوس الاموال، وأحتمالية انتقال تلك الهزات للقطاع المصرفي وزعزعت استقراره.

وهكذا فإن تنويع محفظة العملاء -مقترضين ومودعين- يساهم في الحد من الخسائر والمخاطر وهذا ينعكس على الاداء المالي بشكل ايجابي. (Mishkin,2019; Allen& Gale,2000; Brunnermeier,2009; Claessens& Laeven,2004) .

ثالثا:نظرية الوساطة المالية(Financial Intermediation Theory) تم طرحها من قبل كل من (Robin Hansen, Alan Greenspan) في منتصف القرن العشرين تركز على دور المؤسسات المالية (مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار) كوسطاء بين المدخرين والمقترضين ووحدات الفائض والعجز . واستناداً الى هذه النظرية؛ فأن الشمول المالي يعزز من دور الوساطة للمؤسسات المالية عن طريق تعزيز وصول فئات المجتمع إلى الخدمات المالية من خلال التوفير والاقتراض وخدمات التأمين، وهكذا تستفيد مؤسسات الوساطة المالية من خلال جذب المزيد من المتعاملين وتقديم خدماتها بما يحقق زيادة في عوائدها المالية وخفضاً في المخاطر التي قد تتعرض لها وبالتالي المحافظة على استقرارها(Allen & Santomero, 1997)؛ هذا من جانب. ومن جانب آخر تقوم بدورها بتقديم خدمات مالية ملائمة لحاجات العملاء، مما ينعكس بشكل أفضل على حياتهم وبالتالي على الاقتصاد الكلي وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وقد اتفقت مع هذه النظرية دراسة كلا من (Lapavitsas, 2009) (Acharya et al., 2024).

2. الدراسات السابقة

خلال العقد الماضي تم انتاج العديد من الابحاث حول الشمول المالي وعلاقته بتحسين سبل عيش الفئات المهمشة في المجتمعات والاقتصاديات؛ من خلال تعزيز حصول تلك الفئات على الخدمات المالية مما يمكنهم من الوصول الى خدمات التعليم والصحة بالاضافة الى تحسين أعمالهم مما ينعكس بشكل ايجابي على المجتمع

(Alfawareh et. al,2025). بالاضافة الى أن العديد من دراسات ركزت على جانب الطلب للخدمات المالية وهم الاقل حظا (النساء؛ الشباب؛ الفقراء ؛ الغير متعلمين؛ والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) مثل دراسة (Shihadeh,2018; Fungáčová and Weill,2015;Shihadeh2022; Aslan,2022) ؛ بالاضافة الى دراسات أخرى أختبرت تأثير تعزيز الشمول المالي على جانب العرض للخدمات المالية مثل(Shihadeh,2021; Anton & Nucu, 2024; Morgan & Pontines, 2014) و عمر وآخرون، 2023؛ العبيدي، 2023).

بالاضافة الى ذلك ؛ هناك عدة دراسات ناقشت تأثير الشمول المالي بأبعاده الرئيسية على الاستقرار المالي في جانب العرض وهو ما يتعلق بمزودي الخدمات المالية وتحديدا البنوك. على سبيل المثال وجدت دراسة (Anton & Nucu, 2024) أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تحسين الاستقرار المالي من خلال ثلاث قنوات: تنويع المخاطر، خفض التكاليف، والقوة السوقية وذلك من خلال توسيع مجموعة العملاء. بالاضافة الى أن دراسة (Hua et al., 2023) وجدت علاقة بين تعزيز الشمول المالي و تحقيق الاستقرار المالي من خلال تحسين تخصيص الموارد المالية؛ كما أنه يساعد على تنويع المخاطر من خلال توسيع قاعدة العملاء مودعين ومقترضين؛ حيث أن زيادة عدد المقترضين ينوع أصول البنك ومحفظته الإجمالية، ويقلل من نسب القروض المتعثرة ومعدلات التخلف عن السداد للمؤسسات المالية.

علاوة على ذلك؛ وجدت دراسة (Fernando & Disanayaka, 2024) أن التطبيق السليم للشمول المالي يمكن أن يزيد من ربحية البنوك، مما يساهم في النمو والاستقرار. وفي هذا السياق وجدت دراسة كلا من (Ngware, 2024)، (عمر وآخرون، 2023) بوجود ارتباط إيجابي قوي بين الشمول المالي والاستقرار المالي. وفي المقابل يرى (رزية وعمرية، 2023) أن تطوير الشمول المالي يؤدي إلى الإفراط في الاقتراض لغير المؤهلين بالحصول عليه، مما يتسبب في آثار خارجية سلبية واضحة، يؤدي إلى عدم استقرار النظام المالي كما أنه يزيد من تكلفة المعاملات والمعلومات ويضر بسمعة البنك في حال حدوث أزمة سيولة ناتجة عن ارتفاع حالات عدم السداد. وهذا يتفق مع دراسة (Pham & Doan, 2020) أن النمو الائتماني المفرط الناجم عن زيادة الشمول المالي يمكن أن يؤثر سلباً على مرونة النظام المالي، وتدهور معايير الائتمان المطبقة على المؤسسات المالية ويؤدي إلى مخاطر نظامية للنظام المالي بأكمله وعدم الاستقرار يأتي من المقترضين غير المنظمين نسبياً والأقل جدارة بالائتمان، ومن أنشطة الإقراض غير المستقرة خارج الأنظمة المصرفية. وهذا ما يتفق مع دراسة (Hua et al., 2023). فضلا عن ذلك؛ فقد بينت دراسة (Sururi & Kuntoro, 2025) أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة المخاطر المصرفية بسبب ارتفاع مستويات القروض المتعثرة وعدم الكفاءة التشغيلية وخاصة عند ضعف احتياطيات البنوك؛ وخاصة في البلدان التي لا تلتزم بمبادئ بازل 3 التي تضمنت تدعيم جودة رأس المال، والاحتفاظ بنسب السيولة في الأجلين القصير والطويل. كما أشار (Jima & Makoni, 2024) أن الشمول المالي يشجع المؤسسات المالية المحلية ذات الحوكمة الضعيفة على المشاركة في الأعمال التجارية، مما يعرض هذه المؤسسات لتحمل المزيد من المخاطر ومواجهة مشاكل في الملاءمة المالية كما أن تبني التكنولوجيا المالية في تعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت دون إشراف وتنظيم مناسبين سيقود إلى عدم الاستقرار المالي ، وهو ما يتناسب مع ما وجدته دراسة (Dat & Oanh, 2024) حول وجود علاقة سلبية بين الاستقرار المالي والشمول المالي.

علاوة على ذلك ؛ بعض الدراسات أشارت الى وجود علاقة غير خطية بين الشمول المالي والاستقرار المالي كدراسة (Hua et al., 2023) التي أظهرت أن الشمول المالي يؤثر بشكل ايجابي على الاستقرار المالي ويكون "تمويلاً جيداً" الى حد معين ومن ثم سيتحول إلى "تمويل سيئ" يتميز بالإقراض المفرط والغير المنظم ، مما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي العام، ولكن مع توفر التنظيم والإشراف الفعالان تضعف المخاطر النظامية ويكون هناك فرصة لاحداث تأثير إيجابي على الاستقرار المالي. وهذا ينسجم مع ما وجده (Antwi et al., 2024) حيث وجد تأثير ضعيف على استقرار البنوك حتى عتبة معينة وتأثير ايجابي على المدى الطويل.

3. نموذج الدراسة وتطوير الفرضيات

تعد مراجعة الادبيات والدراسات ركيزة أساسية في تكوين الاطار النظري للبحث العلمي، حيث يمكن من خلال تبيان الخلفية العلمية لموضوع الدراسة،كما يمكن استنتاج الفجوة البحثية والتي تحتاج الى المعالجةو البحث . وفي هذا

الاطار، سيتم في هذا القسم تحليل ومناقشة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة، وذلك بالاعتماد على عدد من الدراسات العلمية المحكمة. وبذلك يمكن الوصول الى فرضيات مستندة على الادبيات والنظريات الاقتصادية؛ وبالتالي يمكن نفيها أو اثباتها. واستنادا الى ذلك، فإن الدراسة الحالية ستستخدم الشمول المالي- بأبعاده الوصول والاستخدام- كمتغير رئيسي مستقل ؛بالاضافة الى استخدام متغيرات مستقلة أخرى على مستوى الاقتصاد الكلي والوحدة الاقتصادية والتي من الممكن أن تؤثر على الاستقرار المالي كمتغير تابع .

شهدت الدراسات والادبيات أهتماما ملحوظا بالشمول المالي بأبعاده المختلفة وتأثيره على أداء المؤسسات المالية ، فقد بينت دراسة Shihadeh(2020) الى دور مهم لمتغير التغلغل المصرفي في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا على أداء البنوك في تلك الدول . بينما بينت دراسة كلا من Shihadeh and Liu (2019) أن للتغلغل المصرفي دورا مهما في تخفيض المخاطر لعينة بنوك من 189 دولة عبر العالم؛ كما استنتجت أن هناك دورا ايجابيا في تحسين عوائد تلك البنوك. وفي نفس السياق؛ فقد استنتجت دراسة Joudar and Ghmari(2025) أن للتغلغل المصرفي تأثيرا ايجابيا على Z-score كمقياس للاستقرار المالي في البنوك. كما بينت دراسة Ahamed et. al (2021) أن تأثير مؤشر الشمول المالي ذوو أثر ايجابي واضح على الاستقرار المالي في الدول ذات القيود المالية الاقل، أي التي يستطيع الافراد الوصول الى الخدمات المالية فيها بشكل أسهل. واتفقت تلك الدراسات مع دراسة (Fernando & Disanayaka, 2024) التي وجدت أن للتغلغل المصرفي أثر ايجابي على الاستقرار المالي مقاساً بمؤشر Z-score. وعلى العكس من ذلك، فقد وجدت دراسة Nurhaliza et al., (2024) أن تأثير التغلغل المصرفي كان معنوياً وسلبياً على الاستقرار المالي مقاساً ب Z-score. بالاضافة الى مؤشر التغلغل المصرفي والذي يقيس قدرة البنوك على الوصول الى جميع المناطق من خلال الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الالي؛ فقد تم اعتبار أن منح التسهيلات للفئات المهمشة ومنها المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم مؤشرات الاستخدام للشمول المالي. حيث استخدمت دراسة Shihadeh et. al (2019) نسبة القروض الممنوحة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتبيان أثرها على القروض المتعثرة، ووجدت أن زيادة المنح لتلك المشاريع سيؤدي الى تخفيض المخاطر مقاسة بنسبة القروض المتعثرة. كما بينت دراسة Hua et. al(2023) أن مؤشرات الشمول المالي ساهمت في الحد من المخاطرالنظامية للبنوك . وعلى العكس من ذلك، استنتجت دراسة Sururi & Kuntoro (2025) أن تعزيز مؤشرات الشمول المالي قد يؤدي الى زيادة المخاطر المصرفية نتيجة الافراط في منح التسهيلات.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة الاخرى والتي من الممكن أن يكون لها تأثير على الاستقرار المالي مقاساً بالمتغيرات التابعة : z-score ؛ القروض المتعثرة و العائد على حقوق الملكية ؛ فقد وجدت الدراسات السابقة أن هناك عدة متغيرات على مستوى الوحدة الاقتصادية، على سبيل المثال متغير السيولة. وجدت دراسة Abbas et. al (2021) أن زيادة السيولة في البنك مثل زيادة الودائع يؤدي الى تخفيض المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها نتيجة السحوبات؛ بالاضافة الى انخفاض حاجتها الى تمويل السيولة من مصادر أخرى.علاوة على ذلك، بعض الدراسات مثل دراسة Lestari(2021) وجدت أن تأثير السيولة غير معنوي ولكنه سلبي على أداء البنوك في أندونيسيا. على النقيض من ذلك، استنتجت دراسة Oanh et. al (2023) أن البنوك التي كانت لديها سيولة كافية أدى ذلك تحسين أداء تلك البنوك في فيتنام. أما بخصوص الكفاءة التشغيلية والتي تمثل متغير مستقل على مستوى الوحدة الاقتصادية؛ فقد بينت دراسة كلا من Adam et al., (2018) و Christaria and Kurnia, (2016) أن ربحية البنك تتحسن بشكل كبير عندما يتبنى البنك تكلفة تشغيلية محدودة أي أن البنك حقق الكفاءة التشغيلية.

بخصوص المتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي ؛ فقد وجدت الدراسات والادبيات السابقة أن للتضخم و نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي تأثيرا على أداء المنشآت والمخاطر التي تتعرض لها. ومن تلك الدراسات؛ دراسة Koudalo & Toure (2023) التي وجدت تأثيرا معنوياً موجبا للتضخم على الاستقرار المالي مقاساً z-score عبر 54 دولة أفريقية. كما وجدت دراسة Awdeh et. al (2024) أن ارتفاع مؤشر التضخم سيؤدي الى عدم اسقرار البنوك بالاضافة الى زيادة المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على الاداء البنكي . وعلى صعيد الناتج المحلي الاجمالي، استنتجت دراسة Monnin and Jokipii (2010) أن هناك تأثيرا إيجابيا للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستقرار المالي في 18 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعروفة اختصارا (OECD)، وعلى نفس النسق وجدت دراسة Ullah et al(2024) أن

النمو في الناتج المحلي الاجمالي يؤثر بشكل ايجابي على الاستقرار المالي عبر 122 دولة وغطت الدراسة الفترة من 2013 الى 2020. بالاضافة الى ذلك؛ أستخدم متغير الأزمات في عدة دراسات كعامل يؤثر على الأداء البنكي؛ حيث وجدت دراسة Elnahass et. al (2021) أن أزمة COVID-19 أثرت سلبياً على الاستقرار المالي للبنوك من خلال تراجع الاداء المالي لها في 116 دولة عبر العالم.

ونستنتج مما سبق؛ أنه يمكن بناء نموذج الدراسة والذي من خلاله يمكن الاجابة على سؤال الدراسة الرئيسي بالاضافة الى الاسئلة الفرعية، وبالتالي الوصول الى تحقيق هدف الدراسة. وبناءً على أهداف و أسئلة الدراسة ومراجعة الادبيات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة كما يلي :

H0 لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(P- value ≤ 5%) لأبعاد الشمول المالي على الاستقرار المالي في فلسطين.

الشكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة والمتغيرات التي تضمنها، حيث أن مؤشرات الشمول المالي التي سيتم استخدامها هي الوصول والذي يمثله التغلغل المصرفي ؛ بالاضافة الى مؤشر الاستخدام والذي يمثله في الدراسة الحالية القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.بالاضافة الى المتغيرات الضابطة وهي سيولة البنك؛ الكفاءة التشغيلية؛ التضخم ؛معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي؛ والأزمات. وتأثير تلك المتغيرات على الاستقرار المالي مقاساً بالقروض المتعثرة ؛ معدل العائد على حقوق الملكية؛ و Z-score .

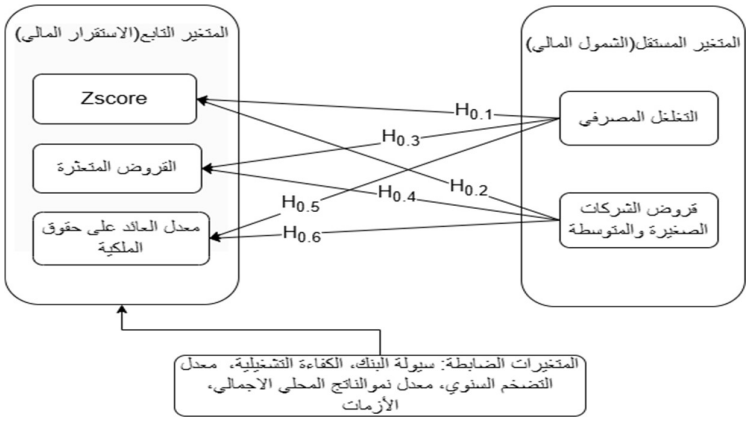

شكل(1): نموذج الدراسة

وعلاوة على ذلك، يوضح الشكل (1) الفرضيات الفرعية والتي تم اشتقاقها من الفرضية الرئيسية طبقاً لمتغيرات الدراسة المستقلة وتأثيرها على المتغيرات التابعة.

نموذج الدراسة

المنهجية والاجراءات المتبعة

منهج الدراسة

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي وهو المنهج الذي يفترض وجود حقائق اجتماعية موضوعية منفردة ومعزولة عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، وتعتمد غالباً على الأساليب الإحصائية في جمع البيانات وتحليلها(قنديلجي، 2019) ومن خلال استخدام نماذج اختبارات مناسبة للبيانات اللوحية (Panel Data) حيث تم تفريغ البيانات على برنامج جداول البيانات الإكسل، ومن ثم إدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي STATA لإجراء معالجة للبيانات، ثم اختبار الفرضيات والوقوف على نتائج الدراسة، حيث استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة

المربعات الصغرى العادي (OLS) ، والتأثيرات الثابتة (Fixed Effect)، والتأثيرات العشوائية(Random Effect)؛ ليتم تحديد أي من هذه النماذج يتناسب مع بيانات هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الفلسطينية المحلية وعددها(7)بنوك، ولغرض تحديد عينة الدراسة تم تحديد شرط توفر بيانات منشورة خلال سنوات الدراسة (2006-2023)، وعليه تم استثناء مصرف الصفا الذي باشر أعماله بشكل فعلي في 9/22/ 2016 وهو ما لا ينطبق على الشرط المحدد سابقاً لاختيار عينة الدراسة، وبناءً عليه تكونت العينة النهائية من 6 بنوك فلسطينية بواقع (108)مشاهدة. و الجدول (1) يظهر عينة الدراسة النهائية.

الجدول (1) :جدول عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك
1	بنك فلسطين
2	بنك الاستثمار الفلسطيني
3	بنك القدس
4	البنك الوطني
5	البنك الاسلامي العربي
6	البنك الاسلامي الفلسطيني

الاختبارات التشخصية والاحصائية

تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات التشخصية لضمان الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة، كاختبار التوزيع الطبيعي وقيم الالتواء والتفلطح (Kortosis & Skewness) ، كما تم اجراء اختبار الخطية للتأكد من وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، كما تم استخدام مصفوفة ارتباط بيرسون واجراء اختبار التداخل الخطي (VIF)لقياس مدى الترابط بين المتغيرات .من ثم تم إجراء عدة اختبارات تتناسب مع البيانات اللوحية وهي تقنيات المربعات الصغرى Ordinary Squares Least (OLS)، والتأثيرات الثابتة(Fixed Effect Model) ، والتأثيرات العشوائية Random Effect) (Model وللمفاضلة بينها واختيار ما يتناسب مع بيانات الدراسة الحالية تم إجراء اختبار Hausman test .

الاحصاء الوصفي لبيانات الدراسة

يقدم جدول التحليل الوصفي (2) عرضاً للخصائص الرئيسية لبيانات الدراسة من حيث قيم الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة، و أعلى قيم لجميع بيانات مجتمع الدراسة لعدد (108)مشاهدة.

الجدول (2) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
z-score	19.8334	18.57215	.46311080	72.71687
القروض المتعثرة	.04585280	.03589660	.00970	.15770
معدل العائد على حقوق الملكية	.07513240	.06220950	.120-	.1880
التغلغل المصرفي	81.7037	74.29975	2	323
قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	7.14789	.61964140	5.755922	8.656691
السيولة البنكية	.79580640	.31243630	.34998060	1.935816
الكفاءة التشغيلية	.72828980	.11349970	.43516890	.97819250
التضخم	.02544790	.02375150	.00710-	.0990
الناتج المحلي الاجمالي	.01951720	.0632690	.110-	.1240
الأزمات	.55555560	.49922060	0	1

يظهر جدول التحليل الإحصائي (2) أن الوسط الحسابي لدرجة z-score بلغ (19.8) ، وعلى اعتبار أن مؤشر z-score يقيس بعد أو قرب المصارف من الافلاس، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر كان أفضل للبنك، كما إن مقارنة قيمته سواء بين البنوك في نفس البلد أو مع بنوك دول أخرى لأمر بالغ الأهمية، فمثلاً إذا أردنا مقارنته مع دولة نامية أخرى ومجاورة لبلد الدراسة، ولتكن الأردن فحسب بيانات موقع The Global economy فقد بلغ متوسط درجة z-score في البنوك الأردنية خلال السنوات (2000-2021) بلغت (52.36) نقطة عندها سنجد أن قيمة المؤشر لعينة الدراسة قليلة جداً. كما لو أردنا مقارنة المؤشر بين البنوك عينة الدراسة نجد أن معظم هذه البنوك تعاني من انخفاض قيمة z-score لديها خاصة في السنوات الأخيرة للدراسة، وهذا يتماشى مع ما أشارت له دراسة (Abusamra, 2022) التي اعتمدت على نموذج Altman-Zscore ووجدت أن بعض البنوك المحلية الفلسطينية تتعرض لمخاطر عالية. كما نجد أن الانحراف المعياري لعينة الدراسة بلغ (18.6)، وكانت أقل قيمة تبلغ (0.46) حققها البنك الاسلامي الفلسطيني وهي قيمة منخفضة جداً وقد يعود ذلك لتأثرها بالانحراف المعياري الكبير لمعدل العائد على الأصول خلال سنوات الدراسة لهذا البنك. وفي المقابل، حقق بنك الاستثمار الفلسطيني أعلى قيمة وهي (72.7)، مما يشير إلى تفاوت كبير في قيمة z-score بين البنوك المحلية الفلسطينية ، وقد يرجع ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي تعاني منها فلسطين خاصة في ظل ارتباط هذه البنوك بالنظام المصرفي الإسرائيلي وتحكّمه فيها.

وفيما يتعلق بمتغير القروض المتعثرة الذي يعدّ من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول وكفاءة منظومة إدارة المخاطر لدى البنوك (بن سدات ويماني، 2023)؛ فكلما قلت القيمة زادت جودة أصول البنك وكان أفضل للبنك. يظهر الجدول (2) أن الوسط الحسابي للقروض المتعثرة بلغ(4.6%) وهو معدل مقبول عالمياً، ويعدّ أقل من نسبة القروض المتعثرة في الدول العربية فقد أظهر تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية عام 2024، أن متوسط نسبة القروض غير العاملة من إجمالي التسهيلات لهذه الدول جميعها بلغت مع نهاية عام 2023 حوالي(7.9%)، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات في الاردن للعام 2020 حوالي (5.5%) مقابل (4.2%) في فلسطين خلال نفس العام(سلطة النقد الفلسطينية، 2024). كما بلغ الانحراف المعياري لعينة الدراسة (036.) بينما كانت أقل قيمة (0.97%) لصالح البنك الوطني للعام 2008 وأعلى قيمة (15.8%) لبنك الاستمار الفلسطيني لعام 2006 وارتفاع المدى بين القيمة الأقل والأعلى تشير إلى وجود تباين بين البنوك عينة الدراسة، ويعود ذلك إلى مواجهة بعض البنوك الفلسطينية مثل البنك الإسلامي الفلسطيني وبنك القدس خلال السنوات(2006،2007) من ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة وقد تغلبت عليها في السنوات التالية للدراسة.

ويظهر من الجدول (2) أن الوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية حوالي (7.5%) فكلما ارتفع ROE زادت كفاءة البنك في استخدام أموال المساهمين لتحقيق أرباح وبالتالي كان أفضل له ، واذا أردنا المقارنة مع إحدى دول الجوار كالأردن نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية بلغ (5.1%) عام 2020 مقابل (5%) في فلسطين للعام نفسه (جمعية البنوك الفلسطينية، 2020)، ما يشير إلى أن البنوك المحلية لديها أداء مالي أفضل من نظيراتها في الدول الأخرى مقاساً بالعائد على حقوق الملكية . كما بلغ الانحراف المعياري لعينة الدراسة (062.) بينما كانت أقل قيمة حوالي (12%-) حققها البنك الوطني وأعلى قيمة تقارب (18.8%) حققها بنك فلسطين وارتفاع المدى بين القيمة الأقل والأعلى تشير إلى وجود تباين بين البنوك عينة الدراسة فيما يتعلق بالربحية، كما أن وجود قيم سالبة يدل على أن بعض البنوك قد حققت خسائر في بعض السنوات مثل البنك الوطني، والبنك الاسلامي الفلسطيني وبنك القدس مما يتطلب منهم الاهتمام أكثر بمستوى ربحيتهم.

يظهر من الجدول (2) أيضاً أن الوسط الحسابي للتغلغل المصرفي بلغ (81.70) فكلما زادت قيم التغلغل المصرفي للبنك دّل على انتشار خدمته المصرفية وسهولة الوصول له، كما يظهر أن الانحراف المعياري لعينة الدراسة بلغ (74.30) بينما كانت أقل قيمة (2) للبنك الوطني في العام 2006 نظراً صغر حجم البنك حينها، بينما أعلى قيمة (323) كانت لبنك فلسطين لعام 2020، ولوحظ تزايد منافذ البنوك خلال سنوات الدراسة الأخيرة سواء من خلال فتح مكاتب وفروع اضافية لها أو بزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة لها وهو دليل على اتباع استراتيجيات الشمول المالي واقتناع البنوك بأهميتها باستثناء بنك فلسطين والبنك الوطني لوحظ اغلاقها لبعض فروعها ومكاتبها وتقليل عدد صرافاتها

الآلية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، والتي قد تعود لزيادة الاعتماد على التطبيقات البنكية الالكترونية خاصة في ظل انتشار جائحة كوفيد 19 .

كما يظهر من الجدول رقم (2) أيضاً أن الوسط الحسابي للوغاريتم قروض المشاريع المتوسطة والصغيرة بلغ حوالي(7.15) مليون دولار فكلما زادت قيم القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة زادت المخاطر التي تواجه البنوك المانحة لها، وعند مقارنته بمتوسط حجم القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك الاردنية خلال السنوات(2016-2023) وحسب بيانات موقع The Global economy نجد أنها حوالي (2.59) مليون دينار أي ما يعادل (3.65) مليون دولار ، كما يظهر أن الانحراف المعياري بلغ (619.) بينما كانت أقل قيمة للوغاريتم (5.76) منحتها البنك الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث منحها (570,061.7)مليون دولار عام 2006 وأعلى قيمة بلغت (8.66) لصالح بنك الاستثمار الفلسطيني عام 2006 حيث منح (453,618,611) دولار لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولوحظ أيضاً وجود تذبذب بقيم القروض الممنوحة إلى قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال سنوات الدراسة، مما يشير إلى تخوف بعض البنوك من منح قروض لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل غياب الضمانات الكافية خاصة مع التعرض المستمر للأزمات سواء الاقتصادية أو السياسية وغيرها رغم التوجه الأخير من سلطة النقد الفلسطينية نحو تمويل هذا القطاع بتطوير مشروع منشأتي عام 2021 لتحفيز قدرة هذه المنشأت على النهوض والاستمرار وخاصة بعد أزمة جائحة كورونا.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة الداخلية فقد ظهر من الجدول (2) أن الوسط الحسابي للسيولة البنكية بلغ (79,6%) وعلى اعتبار أن سيولة البنك تقيس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية بالوقت المناسب وبشكل الأمثل، وعليه يجب على البنك إدارة سيولته بشكل كفؤ؛ فاحتفاظ البنك بمعدلات سيولة عالية يحرم البنك من تحقيق أرباح عند توظيف أصوله، وفي المقابل احتفاظ البنك بمعدلات سيولة أقل يعرض البنك لمخاطر نقص السيولة ويدفعه إلى بيع أصوله بخسارة (كلاش ونايلي، 2021). وفي دراستنا الحالية تم قياس سيولة البنك من خلال قسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع؛ وبالتالي فإن ارتفاع النسبة هنا تشير إلى ارتفاع احتمالية تعرض البنك لمخاطر نقص السيولة (بن سدات ويماني، 2023). كما أن الانحراف المعياري لعينة الدراسة بلغ(0.312) بينما كانت أقل قيمة (34,99%) لبنك فلسطين وأعلى قيمة (193,58%) للبنك الاسلامي العربي ، والتباين الكبير بين أعلى قيمة وأقل قيمة تعود إلى وجود تذبذب في نسب السيولة المحتفظ فيها لدى بعض البنوك خلال سنوات الدراسة، ويلاحظ من بيانات الدراسة أيضاً أن البنوك بدأت بالاحتفاظ بنسب سيولة أعلى في السنوات الأخيرة، وقد يعود ذلك إلى القيود التي وضعتها إسرائيل على تحويل الأموال إلى البنك المركزي الإسرائيلي فيما يتعلق بعملة الشيكل الإسرائيلي سواء بفرض سقف شهري لعملية التحويل، أو بتجميد وتأخير التحويلات المالية مما أثر على كفاءة إدارة السيولة لدى البنوك الفلسطينية. أما فيما يتعلق بمتغير الكفاءة التشغيلية، يظهر من الجدول (2) أن الوسط الحسابي للكفاءة التشغيلية لبنوك العينة بلغ (0.728) وبما أن الكفاءة التشغيلية تشير إلى مدى قدرة هذه البنوك على إدارة مواردها وتحقيق أرباح بأقل تكلفة ممكنة، فمقارنة قيم الكفاءة التشغيلية التي تم تحقيقها بين بنوك عينة الدراسة وخلال سنوات الدراسة لأمر بالغ الأهمية، وبما أن الدراسة الحالية قامت بقياس الكفاءة التشغيلية بقسمة المصاريف التشغيلية إلى الايرادات التشغيلية فعليه كلما كانت القيمة التي حققها البنك أقل، كان أفضل للبنك ودّل على كفاءة تشغيلية أفضل له. وكما بلغ الانحراف المعياري لعينة الدراسة (0.113) وكانت أقل قيمة(0.435) حققها بنك فلسطين في العام 2006 وأعلى قيمة(0.978) حققها نفس البنك عام 2023 ، وهذا يشير إلى تراجع الكفاءة التشغيلية لبنك فلسطين خلال سنوات الدراسة، قد يعود ذلك إلى التوسع الكبير الذي قام به بنك فلسطين من فتح فروع جديدة مما سبب ارتفاع مصاريفه الإدارية والعمومية ونفقات موظفيه داخل الفروع وغيرها من المصاريف التشغيلية.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة الخارجية، يظهر أن الوسط الحسابي لمتغير التضخم بلغ (2,5%)؛ عند مقارنة معدل التضخم للعام 2023 في الاردن نجد أنه بلغ (2,21%) بينما بلغ في فلسطين للعام نفسه ما يقارب (5,9%). كما بلغ الانحراف المعياري (0.024) و كانت أقل قيمة (7%.-) للعام 2020 وأعلى قيمة (9,9%) للعام 2008، ويلاحظ من التباين بين قيم التضخم أنه لا يسير بوتيرة ثابتة ويشهد تذبذباً واضحاً من سنة إلى أخرى، مما يشير إلى حالة من عدم الاستقرار

الاقتصادي بصورة عامة. وكما يظهر من الجدول (2) أن الوسط الحسابي لمعدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي بلغ (1,95%) والانحراف المعياري بلغ(0.0633) بينما كانت أقل قيمة(11%-) للعام 2020 وأعلى قيمة(12.4%) للعام 2011، وهذا التذبذب في قيم (GDP) صعوداً وهبوطاً وظهور قيم سالبة في بعض السنوات، قد يشير إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي؛ فمثلاً حدوث أزمات اقتصادية وصحية كأزمة انتشار كوفيد 19 أحدثت حالة من الانكماش الاقتصادي للعام 2020 .ويظهر أيضاً من الجدول (2) أن الوسط الحسابي لمتغير الأزمات بلغ(0.556) والانحراف المعياري بلغ(0.499) مما يشير إلى أن أكثر من نصف سنوات الدراسة كان هناك أزمات تعرضت لها بنوك العينة في فلسطين.

الاختبارات التشخيصية ومعالجة البيانات

في هذه تم تطبيق تقنية (Winsorizing) بنسبة 5% على المتغيرات التابعةNPL,ROE للتقليل من القيم المتطرفة . يوضح الجدول (3) نتائج اختبار قيم الالتواء والتفرطح (skewness and kurtosis) لقياس التوزيع الطبيعي للبيانات، ويظهر أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً وتخلو من القيم المتطرفة فقيم الالتواء(skewness) أقل من (3) وقيم التفلطح (kurtosis) أقل من (7).

الجدول(3) : الالتواء والتفلطح

المتغيرات	Skewness	Kurtosis
z-score	1.373736	3.925324
القروض المتعثرة	1.814275	6.036451
معدل العائد على حقوق الملكية	-0.6195451	4.235366
التغلغل المصرفي	1.756265	5.785937
قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	0.2119653	2.308958
السيولة البنكية	1.824644	5.999609
الكفاءة التشغيلية	-0.2728381	3.316081
التضخم	1.539587	5.808393
الناتج المحلي الاجمالي	-0.3951026	2.133536
الأزمات	-0.2236068	1.05

بالاضافة الى ذلك تم أجراء اختبار الخطية للتحقق من وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، حيث أن عدم خطية العلاقة تعني أن البيانات متحيزة فقد تم تحليل الانحراف المعياري لكل من المتغيرات التابعة، وكذلك تحليل الانحراف المعياري للقيمة المتبقية والتي تم تقديرها حسب النموذج . يوضح الجدول (4)اختبار الخطية لكل من المتغيرات التابعة، ويظهر أن الانحراف المعياري لكل من المتغيرات التابعة الثلاث أعلى من الانحراف المعياري للقيمة المتبقية لكل منهم مما يشير أن البيانات خطية.

الجدول (4) : اختبار الخطية

المتغيرات	الانحراف المعياري
z-score	18.57215
القيمة المتبقية(Residual)	15.63848
القروض المتعثرة	0.0358966
القيمة المتبقية(Residual)	0.0292796
معدل العائد على حقوق الملكية	0.0622095
القيمة المتبقية(Residual)	0.0392837

مصفوفة ارتباط بيرسون

تظهر مصفوفة الارتباط بيرسون العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة والضابطة سواء كانت إيجابية أو سلبية أو معدومة ويظهر الجدول (5) عدم وجود اية مؤشرات على وجود تكرار للعوامل المستخدمة في نموذج الدراسة بحسب البيانات، بحيث جميع القيم الظاهرة في الجدول أقل من قيمة 85%

الجدول (5) : مصفوفة ارتباط بيرسون

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
z-score	1.0000									
القروض المتعثرة	0.2395	1.0000								
معدل العائد على حقوق الملكية	-0.3300*	-0.4132*	1.0000							
التغلغل المصرفي	-0.3551*	-0.2253	0.3638*	1.0000						
قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	-0.4575*	-0.4326*	0.4060*	0.5125*	1.0000					
السيولة البنكية	-0.0956	0.2290	-0.2794*	-0.2204	-0.2442	1.0000				
الكفاءة التشغيلية	-0.0827	-0.0047	-0.5474*	0.0577	0.0784	0.0434	1.0000			
التضخم	0.1231	0.2509*	-0.3037*	-0.2800*	-0.3401*	0.1835	-0.0516	1.0000		
GDP	0.0888	0.0524	0.0300	-0.2690*	-0.2797*	0.0319	-0.1531	0.3260*	1.0000	
الأزمات	0.0209	0.4155*	-0.1861	-0.0016	-0.0998	0.1872	0.0351	0.3516*	-0.0214	1.0000

*p < 0.05, ** p < 0.01, *** p < 0.001

ولتحسين دقة النموذج تم اختبار التداخل الخطي VIF- (Factor Inflation Variance) للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity و يظهر الجدول (6) عدم وجود مشكلة تعدد خطي حيث إن نتائج متوسط اختبار VIF للمتغيرات كان أقل من 10؛ حيث أشارت عدة دراسات أن انخفاض قيمة المعامل لأقل من 10 يدل على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة(Field, 2000; Hassan, 2009) .

الجدول (6): اختبار التداخل الخطي VIF

المتغيرات	VIF	1/VIF
التغلغل المصرفي	1.44	0.696370
قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	1.49	0.671251
السيولة البنكية	1.12	0.891423
الكفاءة التشغيلية	1.03	0.970896
التضخم	1.42	0.703163
GDP	1.23	0.815357
الأزمات	1.20	0.830123
Mean VIF		1.28

أظهرت النتائج الأولية لاختبار Breusch and Pagan Lagrangian للنماذج الثلاث أن جميع القيم الاحتمالية للنماذج الثلاث معنوية بقيمة p أقل من 5% ، حيث chi > Prob 2 = 0.0000 مما يشير إلى وجود بيانات غير متجانسة، ومن

أجل معالجة عدم تجانس البيانات، تم التحليل بأستخدام نموذج (Robust Model) ؛ لتخفيف تأثير مشاكل عدم التباين على نتائج الدراسة.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تم أجراء عدة اختبارات أولية لتحديد أي الاختبارات أنسب لبيانات الدراسة، وعلى اعتبار أن الدراسة تستخدم بيانات اللوحة (Panel data) تم تطبيق نموذج المربعات الصغرى (OLS) ومن ثم تم تطبيق نموذجي التأثيرات العشوائية(Random Effect Model) والتأثيرات الثابتة(Fixed Effect Model) و تطبيق اختبار هاوسمان Hausman) (test لتحديد من منهما أفضل طبقا لطبيعة البيانات.

فيما يلي نتائج الاختبارات السابقة على النماذج الثلاث التي اعتمدتها الدراسة

نموذج الدراسة الأول

$$Zscore_{\mathrm{it}} = \beta_0 + \beta_1 BP_{\mathrm{it}-1} + \beta_2\ \mathrm{SME\ Loans}_{\mathrm{it}-1} + \beta_3 BLIQ_{\mathrm{it}-1} + \beta_4 OE_{\mathrm{it}-1}\beta_5 INF_{it-1} + +\beta_6 GDP_{it-1} + \beta_7 CRI_{\mathrm{it}-1}\ \varepsilon_{\mathrm{i}}$$

يظهر في الجدول (7) نتائج النموذج الأول وفيه تم قياس المتغير التابع(الاستقرار المالي) بمؤشر z-score ، أما المتغيرات المستقلة فهي: التغلغل المصرفي، قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، أما المتغيرات الضابطة فهي: سيولة البنك، الكفاءة التشغيلية، التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، الأزمات. ويشير النموذج أن المتغيرات المستقلة تفسر(29.1%)من العامل التابع لأن قيمة R-Squared =0.2910 مما يشير إلى جودة النموذج الكلي وحسب Cohen (1988) تعتبر قيمة تفسير كبيرة، كما أن النموذج الكلي Significance لأن القيمة الاحتمالية للثابت أقل من 5%، كما أظهر اختبار Hausman قيمة احتمالية أكبر من 5% مما يعني أن نموذج التأثير العشوائي هو الأفضل.

الجدول (7) : نموذج الدراسة الأول

المتغيرات	معامل الانحدار coef	الخطأ المعياري .st.Err	قيمة t-value	التأثير sig
التغلغل المصرفي	-0.0205236	0.0167429	0.220	
قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	-7.106608	1.364349	0.000	***
السيولة البنكية	-1.342424	2.609063	0.607	
الكفاءة التشغيلية	0.1289075	7.059227	0.985	
التضخم	23.26065	34.79753	0.504	
الناتج المحلي الاجمالي	-2.555654	11.78545	0.828	
الأزمات	-0.3475467	1.466473	0.813	
الثابت	72.93296	12.72248	0.000	***
عدد المشاهدات				108
القيمة الاحتمالية ل F				0.0002
قيمة R-Squared				0.2910
Mean VIF				1.28
تحليل Breusch and Pagan Lagrangian				0.0000
تحليل Hausman				0.9997

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى التي تنبأت بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≤ **P value** 5%) للتغلغل المصرفي على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشر z-score.

يظهر الجدول (7) أن القيمة الاحتمالية للتغلغل المصرفي أكبر من 5% مما يعني عدم وجود أثر للتغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر z-score ، وبالتالي قبول الفرضية الأولى وهو ما يتناسب مع دراسة (عمر وآخرون، 2023) التي استنتجت عدم وجود علاقة لعدد مكاتب وفروع البنك وعدد أجهزة الصراف الآلي مع مؤشر z-score وقد يعود

ذلك الى صغر حجم البنوك عينة الدراسة مما يجعل فتح مكاتب وفروع جديدة أو انشاء صرافات آلية جديدة لا يملك الفعالية المطلوبة ليكون سبباً في افلاس البنك، كما أن تغير قيمة z-score لأي بنك بحاجة الى حدوث تقلبات كبيرة في معدل العائد على الأصول وهو ما قد يصعب تحقيقه في الأجل القصير للبنوك.

أما الفرضية الفرعية الثانية التي تنبأت بعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (**P value** ≤ 5%) لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشر z-score. يظهر الجدول أن القيمة الاحتمالية لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل من 5% ومعامل الانحدار قيمته سالبة؛ مما يعني وجود أثر سلبي لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر z-score ، وبالتالي رفض الفرضية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشر z-score وباتجاه سلبي. وقد يعود ذلك إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة مخاطر تمويلها عالية لضعف قاعدة رأس المال لديها ونقص الخبرة خاصة في ظل الأوضاع السياسية الصعبة وتقلبات السوق العالية (سلطة النقد الفلسطينية، 2023) كما أن عوائد المتحققة من تمويل هذه الشركات تكون غير مستقرة ومتقلبة من فترة الى أخرى مما قد يحدث تقلب كبير في معدل العائد على الأصول وهو ما تحتاجه قيمة z-score للتحرك صعوداً وهبوطاً وبالتالي تهديد الاستقرار المالي للبنوك.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة الداخلية فالقيمة الاحتمالية لمتغيري السيولة البنكية والكفاءة التشغيلية كانت أكبر من 5% أي أنها لا تؤثر على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشر z-score حسب بيانات الدراسة الحالية، وقد يعود ذلك الى أن السيولة تعكس قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل ولا علاقة مباشرة لها بمعدلات العائد على الأصول وتقلباته مما يفقدها الفاعلية للتأثير على مؤشر z-score، وكذلك الحال فيما يتعلق بالكفاءة التشغيلية فهي تعنى بالمصاريف التشغيلية والايرادات التشغيلية ولا ارتباط مباشر لها مع ربحية البنك ومعدل العائد على الأصول وتقلباته.

ومن جهة أخرى، يظهر أن القيمة الاحتمالية للمتغيرات الضابطة الخارجية (التضخم ،ومعدل التغير في الناتج المحلي، الأزمات) أكبر من 5% مما يعني أنها لا تؤثر على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشرz-score ، وقد يعود ذلك الى أن المتغيرات السابقة جميعها تتعلق بالاقتصاد ككل وقد لا تملك الفعالية المطلوبة لتحدث تقلبات واضحة على معدل العائد على الاصول وقيمة z-score.

نموذج الدراسة الثاني

$$NPL_{\mathrm{it}} = \beta_0 + \beta_1 BP_{\mathrm{it}-1} + \beta_2\,\mathrm{SME\ Loans}_{\mathrm{it}-1} + \beta_3 BLIQ_{\mathrm{it}-1} + \beta_4 OE_{\mathrm{it}-1}\beta_5 INF_{it-1} + +\beta_6 GDP_{it-1} + \beta_7 CRI_{\mathrm{it}-1}\,\varepsilon_{\mathrm{i}}$$

يظهر في الجدول (8) نتائج النموذج الثاني وفيه تم قياس المتغير التابع(الاستقرار المالي) بمؤشر القروض المتعثرة NPL ، أما المتغيرات المستقلة فهي: التغلغل المصرفي، قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، أما المتغيرات الضابطة فهي: سيولة البنك، الكفاءة التشغيلية، التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الأزمات. ويشير النموذج أن المتغيرات المستقلة تفسر (33%) من العامل التابع لأن قيمة R-squared = 0.3347 مما يشير إلى جودة النموذج الكلي ، وبحسب Cohen (1988) تعتبر قيمة تفسير كبيرة كما أشرنا سابقاً، كما أن النموذج الكلي Significance لأن القيمة الاحتمالية للثابت أقل من 5%، كما يظهر اختبار Hausman قيمة احتمالية أقل من 5% مما يعني أن نموذج التأثير الثابت هو الأفضل.

الجدول (8): نموذج الدراسة الثاني

المتغيرات	معامل الانحدار coef	الخطأ المعياري .st.Err	قيمة t-value	التأثير sig
التغلغل المصرفي	0.0000543	0.0000671	0.421	
قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	-0.0192672	0.0053909	0.001	***
السيولة البنكية	0.0250471	0.0103369	0.117	
الكفاءة التشغيلية	-0.0071772	0.0280576	0.799	
التضخم	0.0240867	0.1376323	0.861	
الناتج المحلي الإجمالي	-0.0107042	0.0465434	0.819	
الأزمات	0.02419	0.0057891	0.000	***
الثابت	0.1505907	0.0457277	0.001	***
عدد المشاهدات				108
القيمة الاحتمالية ل F				0.0000
قيمة R-Squared				0.3347
Mean VIF				1.28
تحليل Breusch and Pagan Lagrangian				0.0000
تحليل Hausman				0.0062

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة التي تنبأت بعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (≤ **P value** 5%) للتغلغل المصرفي على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشر القروض المتعثرة، يظهر الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية للتغلغل المصرفي أكبر من 5% مما يعني عدم وجود أثر للتغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر القروض المتعثرة وبالتالي قبول الفرضية الثالثة. وقد يعود ذلك إلى التعليمات التي أصدرتها سلطة النقد الفلسطينية لتنظيم إجراءات التعامل مع القروض المتعثرة مثل: تصنيف القروض المتعثرة، وتخصيص مخصصات مالية كاحتياطيات لتغطية القروض المتعثرة، وإجراءات التفاوض مع المقترضين لإعادة هيكلة الديون أو اتخاذ خطوات قانونية في حال فشل المحاولات الودية. كما أن البنوك ملزمة بالإفصاح الدوري عن حجم القروض المتعثرة في تقاريرها الدورية، وقد يعود ذلك الى اجراءات البنوك الصارمة في منح القروض ومعظمها يتطلب مراجعة الفرع الرئيسي للبنك للحصول على التمويل، كما أن فتح مكاتب وصرافات آلية جديدة لا يؤثر مباشرة على القروض المتعثرة لأنه لا يحدث تأثير في طبيعة أو جودة المقترضين ولا سياسة الإقراض المتبعة في البنك.

أما الفرضية الفرعية الرابعة التي توقعت عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (**P value** ≤ 5%) لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشر القروض المتعثرة، يظهر الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت أقل من 5% وبمعامل انحدار سالب مما يعني وجود أثر سلبي لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر القروض المتعثرة ، مما يعني أن زيادة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة سيؤدي الى تقليل نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة ، وهو ما يعتبر منطقياً رغم طبيعة الشركات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع احتمالية تعرضها للتعثر المالي؛ الا أن البنوك تلزمها بتقديم ضمانات كافية وبما يتناسب مع المخاطر التي تعتري اقراضها، كما أن بعض البنوك المحلية الفلسطينية قد عقدت اتفاقية مع مؤسسات محلية ودولية تدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة كالمؤسسة الأوروبية الفلسطينية لضمان القروض(EPCGF) ، بالاضافة الى الضمانات المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي بالشراكة مع بنك الاستثمار الفلسطيني وغيرها مما ساهم في تحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل وقلل فرص تعثرها ، وبالتالي رفض الفرضية الرابعة.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة يظهر الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية للمتغيرات (السيولة البنكية، الكفاءة التشغيلية، التضخم، ومتغير GDP) جميعها كانت القيمة الاحتمالية لها أكبر من 5% أي أنها لا تؤثر على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بحجم القروض المتعثرة حسب نموذج الدراسة الحالي وقد يعود ذلك الى أن القروض المتعثرة تكون مرتبطة بنوعية المقترضين وبجدارتهم الائتمانية مما يجعل سيولة البنك وكفاءة التشغيلية لا تملك فاعلية للتأثير على

نسبة القروض المتعثرة وكذلك الحال فيما يتعلق بالتضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي فهي مؤشرات تتعلق بالاقتصاد ككل وليس على فرد بعينه.

ولكن يظهر أن القيمة الاحتمالية لمتغير الأزمات كان أقل من 5% وبمعامل انحدار موجب مما يعني أنها تؤثر بشكل ايجابي على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بالقروض المتعثرة NPL، وهو ما يعتبر منطقياً فحدوث الأزمات غالباً يحدث ضرر في القطاعات الاقتصادية ويتسبب بتوقف أو ضعف مصادر الدخل للمقترضين وتراجع في مبيعات وايرادات الشركات وقد يصاحبها أيضاً قرارات حكومية بتأجيل الأقساط و اعادة جدولته مع رفع قيمة الأقساط مما يفاقم مشكلة تراكم الديون وتعثرها لاحقاً.

نموذج الدراسة الثالث

$$ROE_{\mathrm{it}} = \beta_0 + \beta_1 BP_{\mathrm{it}-1} + \beta_2\ \mathrm{SME\ Loans}_{\mathrm{it}-1} + \beta_3 BLIQ_{\mathrm{it}-1} + \beta_4 OE_{\mathrm{it}-1} \beta_5 INF_{it-1} + +\beta_6 GDP_{it-1} + \beta_7 CRI_{\mathrm{it}-1}\ \varepsilon_{\mathrm{i}}$$

يظهر في الجدول (9) نتائج النموذج الثالث وفيه تم قياس المتغير التابع(الاستقرار المالي) بمؤشر الربحية ROE ، أما المتغيرات المستقلة فهي: التغلغل المصرفي، قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، أما المتغيرات الضابطة فهي: سيولة البنك، الكفاءة التشغيلية، التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، الأزمات، ويشير النموذج أن المتغيرات المستقلة تفسر(60%) من العامل التابع لان قيمة Adj R-squared =0.6012 مما يشير إلى جودة النموذج الكلي، وبحسب Cohen (1988) تعتبر قيمة تفسير كبيرة جداً. كما أظهر اختبار Hausman قيمة احتمالية 0.1385 مما يعني أن نموذج التأثير العشوائي هو الأفضل.

الجدول (9): نموذج الدراسة الثالث

المتغيرات	معامل الانحدار coef	الخطأ المعياري st.Err.	قيمة t-value	التأثير sig
التغلغل المصرفي	.00017240	.00006470	0.008	***
قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	.02866070	.00772740	0.000	***
السيولة البنكية	-.0207030	.01341790	0.123	
الكفاءة التشغيلية	-.3079550	.03527570	0.000	***
التضخم	-.49287730	.19662240	0.012	***
الناتج المحلي الاجمالي	.14042430	.06848080	0.040	***
الأزمات	-.00609430	.00859720	0.478	
الثابت	.11012560	.06176320	0.075	
عدد المشاهدات				108
القيمة الاحتمالية ل F				0.0000
قيمة R-Squared				0.6012
Mean VIF				1.28
تحليل Breusch and Pagan Lagrangian				0.0000
تحليل Hausman				0.1385

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الخامسة التي تنبأت بعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (**P value** ≤ 5%) للتغلغل المصرفي على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشر بالعائد على حقوق الملكية ROE؛ يظهر الجدول (9) أن القيمة الاحتمالية للتغلغل المصرفي كانت أقل من 5% ومعامل الانحدار قيمته موجبة مما يعني وجود تأثير ايجابي للتغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر الربحية (ROE) مما يعني رفض الفرضية الخامسة.وقد يرجع ذلك الى أن توسع البنوك من خلال فتح مكاتب وفروع جديدة أو إنشاء صرافات آلية جديدة سيوسع الحصة السوقية للبنك ويجذب عملاء جدد مما سيزيد حجم عمليات البنك ويرفع إيراداته وبالتالي ينعكس ايجابياً على ربحية البنوك.

أما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية السادسة التي تنبأت بعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (**P value** ≤ 5%) لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشر بالعائد على حقوق الملكية ROE ؛ نلاحظ من الجدول (9) أن القيمة الاحتمالية لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت أقل من 5% ومعامل انحدار موجب مما يعني وجود أثر ايجابي لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر الربحية (ROE)، وبالتالي رفض الفرضية السادسة. وقد يرجع ذلك إلى فرض البنوك أسعار فائدة مرتفعة على هذا النوع من التسهيلات الائتمانية مما سيزيد من ربحية البنوك، كما يتيح للبنك تنويع محفظة التمويلات بذكاء من خلال منح عدد أكبر من المقترضين أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لفترات قصيرة ومعدلات فائدة مرتفعة بدلاً مما يرفع ربحية البنك بشكل ملحوظ.

أما فيما يتعلق بنتائج المتغيرات الضابطة فالقيمة الاحتمالية لمتغيري سيولة البنك والأزمات أكبر من 5% أي أنها لا تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية.

وفي المقابل، يظهر أن القيمة الاحتمالية لمتغير الكفاءة التشغيلية أقل من 5% ومعامل انحدار سالب مما يعني أنه يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي في فلسطين مقاس بمؤشر الربحية (ROE) ، وهو ما يعتبر منطقياً على اعتبار أن ارتفاع نسبة التكاليف التشغيلية في الدراسة الحالية تعني ارتفاع المصاريف التشغيلية بما يفوق الايرادات المتدفقة عنا وبالتالي خفض ربحية البنك، وقد يعود أيضاً إلى تركيز بعض البنوك على خفض المصاريف التشغيلية بشكل غير مدروس كأن يكون على حساب رضا موظفيه مما يقلل إنتاجيتهم ويخفض جودة الخدمة المقدمة من طرفهم إلى العملاء مما ينعكس كمحصلة نهائية بشكل سلبي على ربحية البنك.

كما يظهر أن القيمة الاحتمالية لمتغير التضخم أيضاً أقل من 5% ومعامل انحدار سالب مما يعني أنه يؤثر بشكل سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية، وقد يعود ذلك إلى تقلب أسعار الفائدة ، وأرتفاع مصاريف البنك من رواتب موظفين وإيجارات ومصاريف إدارية، وزيادة مخاطر عدم السداد للعملاء بسبب تناقص القيمة الشرائية للنقود.

ويظهر أيضاً أن القيمة الاحتمالية لمتغير GDP أقل من 5% ومعامل انحدار موجب مما يعني أن GDP يؤثر بشكل إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية، وقد يعود ذلك إلى أن تحسن معدلات GDP يحقق انتعاش اقتصادي للبلد مما يزيد الطلب على الخدمات والقروض المصرفية مما يزيد من ربحية البنوك.

مناقشة النتائج

مناقشة نتائج سؤال الدراسة الأول: ما أثر التغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر z-score

كشفت نتائج الدراسة واختبار الفرضية الفرعية رقم $H_{0.1}$ أن أثر متغير التغلغل المصرفي ليس ذو دلالة معنوية على مؤشر z-score وبالتالي عدم وجود أثر للتغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر z-score ، وعلى اعتبار أن المؤشر يقيس قرب أو بعد البنك عن الافلاس يجعل فتح فروع جديدة أو إنشاء صرافات آلية جديدة لا تملك حجم الأهمية المطلوب لتكون سبباً في إفلاس البنك خاصة مع وجود عوامل قد تكون أكثر تأثيراً على ذلك اذا ما قورنت معها، وكما أن بنوك عينة الدراسة تعتبر صغيرة الحجم وفروعها قليلة إذا ما قورنت بالبنوك الأجنبية التي تمتد لتشمل فروع في دول أخرى، وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (عمر وآخرون، 2023)، واختلفت مع دراسة كل من: (نصر الدين وعلاء الدين، 2023)، (Jima & Makoni, 2024) ،(Ngware ,2024)،(Nurhaliza et al., 2024) ، الذين وجدوا ارتباطًا إيجابيًا كبيرًا بين بعد التغلغل المصرفي المتمثل بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي وبين الاستقرار المالي. واختلفت الدراسة الحالية أيضاً مع دراسة كل من : (Nurhaliza et al., 2024) ، (Fernando & Disanayaka, 2024) الذين وجدوا ارتباطًا سلبياً بين بعد التغلغل المصرفي المتمثل بعدد فروع البنك وعدد أجهزة الصراف الآلي وبين الاستقرار المالي، وهو ما يمكن اعتباره منطقياً؛ حيث أن الدراسات السابقة تناولت عينة دراسية فبعضها تضمنت عينته الدراسية بنوكًا عملاقة وتمتد فروعها لأكثر من دولة وهو ما لا ينطبق على الدراسة الحالية.

مناقشة نتائج سؤال الدراسة الثاني: ما أثر حجم القروض الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر z-score

كشفت نتائج الدراسة واختبار الفرضية الفرعية رقم $H_{0.2}$ أن أثر متغير حجم القروض الصغيرة والمتوسطة ذو دلالة معنوية وباتجاه سلبي على مؤشر z-score ، مما يعني وجود أثر سلبي لحجم قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر z-score ، ويمكن تفسيرها على أن قيام البنك بمنح الشركات الصغيرة والمتوسطة تمويلات بشكل غير مدروس أو بسقف مالي مرتفع قد يعرض البنك لمخاطر الإفلاس خاصة مع غياب التنويع في محفظة تمويلات البنك، وقد اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (Morgan&Pontines,2014) التي وجدت ارتباطًا إيجابيًا بين حجم قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة وبين الاستقرار المالي مقاس بمؤشر z-score .

مناقشة نتائج سؤال الدراسة الثالث: ما أثر التغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بحجم القروض المتعثرة

كشفت نتائج الدراسة واختبار الفرضية الفرعية رقم H0.3 أن أثر متغير التغلغل المصرفي ليس ذو دلالة معنوية على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر القروض المتعثرة، مما يعني عدم وجود أثر للتغلغل المصرفي على القروض المتعثرة ، ويمكن تفسير النتيجة على أن البنوك الفلسطينية ما زالت تتبع سياسات متحفظة عند منح التمويلات ويتطلب في معظم الحالات شروط وضمانات معينة، ويتم منحها ضمن سقوف معينة تتطلب مراجعة المقر الرئيسي للبنك لأخذ الموافقة على التمويل، مما يجعل فتح فروع جديدة لا تظهر أثر على القروض المتعثرة ، واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (رزية وعمرية، 2023) وكما اتفقت أيضاً مع دراسة (باغة، 2021) فيما يتعلق بأثر متغير عدد أجهزة الصراف الآلي، بينما اختلفت مع دراسة (باغة، 2021) في أثر متغير عدد الفروع المصرفية التي استنتجت وجود أثر سلبي لها على القروض المتعثرة في الأجل الطويل، ومن الممكن أن ذلك يعود إلى اختلاف بلد الدراسة وطبيعة الإجراءات المتبعة في كل بلد.

مناقشة نتائج سؤال الدراسة الرابع: ما أثر حجم القروض الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بحجم القروض المتعثرة

كشفت نتائج الدراسة واختبار الفرضية الفرعية رقم $H_{0.4}$ أن أثر متغير حجم قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة ذو دلالة معنوية على القروض المتعثرة وباتجاه سلبي، مما يعني وجود أثر سلبي لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بالقروض المتعثرة ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تكون أكثر عرضة للتعثر وعدم السداد عند التعرض للأزمات المالية والاقتصادية وخاصة إذا ما رافق ذلك ضعف سياسات إدارة المخاطر، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (Morgan & Pontines, 2014) التي وجدت ارتباطًا إيجابيًا بين تمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة وبين القروض المتعثرة، ودراسة (باغة، 2021) التي وجدت علاقة سببية على شكل حرف U تكون سلبية في الأجل القصير وموجبة في الأجل الطويل، وهو ما يعتبر نتيجة طبيعية لاختلاف بلد الدراسة الحالية التي تتعرض لأزمات سياسية واقتصادية مستمرة تجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات أكثر من نظرائها في الدول الأخرى.

مناقشة نتائج سؤال الدراسة الخامس: ما أثر التغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر الربحية (ROE)

كشفت نتائج الدراسة واختبار الفرضية الفرعية رقم $H_{0.5}$ أن أثر متغير التغلغل المصرفي ذو دلالة معنوية على معدل العائد على حقوق الملكية وباتجاه ايجابي، مما يعني وجود أثر ايجابي للتغلغل المصرفي على الاستقرار المالي مقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ، ويمكن تفسير نتائجها أن فتح فروع جديدة للبنك أو إنشاء صرافات آلية سيجذب عملاء جدد وسيزيد الطلب على الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك مما سيرفع إيرادات البنك سواء عن طريق رسوم والعمولات، أو عن طريق زيادة حجم الودائع المتدفقة وسيرفع من فرصة البنك في إعادة إقراضها واستثمارها وتحقيق أرباح أعلى كما يمكن تفسير ذلك أن إنشاء فروع وصرافات آلية في أماكن بعيدة عن المقر الرئيسي سيسرع وصول العملاء الحاليين للبنك وسيشجع عملاء جدد على الانضمام إلى البنك بدافع القرب من أماكن سكنهم وعملهم، وقد

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (باغة، 2021) فيما يتعلق بمتغير عدد الفروع المصرفية التي استنتجت وجود علاقة سببية موجبة بينه وبين ROE في الأجل الطويل. بينما وجدت علاقة سلبية بين متغير عدد ماكينات الصراف الآلي وبين ROE. واختلفت مع دراسة(غيث و أحمد، 2024) التي استنتجت وجود علاقة معنوية سلبية بين متغيري عدد الفروع والمكاتب ، وعدد أجهزة الصراف الآلي على ROE.

مناقشة نتائج سؤال الدراسة السادس: ما أثر حجم القروض الصغيرة والمتوسطة على الاستقرار المالي مقاس بمؤشر الربحية(ROE)

كشفت نتائج الدراسة واختبار الفرضية الفرعية رقم $H_{0.6}$ أن أثر متغير قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة ذو دلالة معنوية على معدل العائد على حقوق الملكية وباتجاه ايجابي ، مما يعني وجود أثر إيجابي لحجم القروض الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ، ويمكن تفسير نتائجها أن العوائد المتحققة للبنك من تمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة غالباً تكون مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى وبما يتناسب مع المخاطر المرتبطة بها مما سيزيد من ربحية هذه البنوك ويرفع معدل العائد على حقوق الملكية ، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (باغة، 2021) في الآجل القصير، حيث وجدت علاقة سببية على شكل حرف U لمتغير قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة على ROE تكون موجبة على المدى القصير وتصبح سالبة على المدى الطويل.

الأهمية العلمية والعملية

استمدت الدراسة أهميتها النظرية من واقع للشمول المالي والذي حظي باهتمام واسع عبر الدول والاقتصاديات في السنوات القليلة الماضية، حيث تناولت هذا الموضوع بأبعاده المختلفة وأثره على الاستقرار المالي؛ وبالتالي ستقدم هذه الدراسة إثباتاً علميا على طبيعة العلاقة بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في فلسطين كدولة نامية تواجه عدة تحديات سياسية وأقتصادية.

علاوة على ذلك ؛ تبرز أهميتها العملية في تقديمها لعدة توصيات موجهة لأصحاب القرار في فلسطين في سبيل استغلال التوجه العالمي والمحلي نحو الشمول المالي للمساهمة في تعزيزه بشكل أكبر وأوسع في كافة أبعاده. وبالتالي تساهم في إبراز أهمية الخطوة التي اتخذتها المؤسسات المالية الإشرافية في فلسطين من خلال تطبيق استراتيجية تعزيز الشمول المالي على مستوى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص.

الخاتمة

استنتجت الدراسة وجود تأثير لأبعاد الشمول المالي- الوصول و الاستخدام - على الاستقرار المالي للبنوك المحلية في فلسطين ،وبذلك يكون تأثير مؤشرات الشمول المالي معنوياً على الاستقرار المالي في فلسطين. وبناء على تلك النتائج يمكن التوصية بعدة توصيات عملية وعلى مستوى البحث العلمي. على المستوى العملي؛ يمكن التوصية للبنوك بتعزيز قنوات وصول العملاء للخدمات المصرفية سواء من خلال الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الالي؛ أو من خلال القنوات الرقمية وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجيا في عالم المال والاعمال. بالأضافة الى ذلك؛ ضرورة تعزيز منح التسهيلات والتمويلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع ضمان تقليل المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها تلك المشاريع؛ سواء بالضمانات المقدمة أو من خلال برامج ضمان القروض لتلك المشاريع وبالتعاون مع البنوك. وعلاوة على ذلك ؛ ضرورة أن تقوم البنوك بدراسة احتياجات السوق وتحديدا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى يزداد الطلب على خدمات المصرفية وبالتالي ينعكس ذلك على استقرارها.

أما على مستوى البحث العلمي؛ توصي الدراسة بتوسيع عينة البحث بشكل أكبر بحيث تغطي جميع البنوك العاملة في فلسطين، بالاضافة الى استخدام مؤشرات أخرى للشمول المالي مثل أبعاد التكلفة والجودة للخدمة المصرفية وعدم الاقتصار على بعدي الوصول والاستخدام. كما ينطبق الأمر على امكانية استخدام مؤشرات أخرى للاستقرار المالي

كمؤشر كفاية رأس المال وعلاقتها بمؤشرات الشمول المالي . وكذلك الاستعانة بمتغيرات تحكم اضافية كحجم البنك وطبيعة عمل البنك تجاري أو اسلامي في محاولة لايجاد نتائج بشكل أوسع وأشمل.كما يمكن تطبيق الدراسة الحالية على دول نامية في المنطقة العربية ومناطق أخرى عبر العالم ومقارنة منطقة الشرق الاوسط بمناطق نامية أخرى عبر العالم.

واجهت الدراسة عدة محددات تمثلت بصعوبة الحصول على البيانات المالية للبنوك لفترات طويلة؛ بالاضافة الى صعوبة الحصول على بيانات جميع البنوك العاملة في فلسطين ولذلك تم اختيار عينة مكونة من البنوك المحلية فقط.

قائمة المراجع

المراجع العربية

باغة، محمد أحمد محمد. (2021). دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المالية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (4)، https://doi.org/10.21608/JSEC.2021.178722

رزية، علاء صبحي، وعمرية، مصطفى صالح عبد المعطي. (2023). تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين(2010-2020). مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 37(2)، 19-122. https://journals.kau.edu.sa/index.php/FEAJ/article/view/283

بن سدات، سليمة، ويماني، ليلى. (2023). اثر إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية دراسة قياسية للفترة(2002-2022). مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، 6(2)، 522-544.

سلطة النقد الفلسطينية. (2024). تقرير الاستقرار المالي 2023.

سلطة النقد الفلسطينية. (2023، مارس 20). سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال يعلنان نتائج إعادة تقييم الشمول المالي في فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية. (2013، مارس 03). المنشآت الصغيرة والمتوسطة: معضلة التمويل.

العبيدي، حيدر جابر متعب. (2023). تأثير مؤشرات الاستقرار المالي على قيمة أسهم القطاع المصرفي لسوق العراق للأوراق المالية. مجلة الادارة والاقتصاد، 48(141)، 31-43. https://doi.org/10.31272/jae.i141.1000

غيث، أماني أحمد فاضل، وأحمد، محمد عنتر. (2025). تأثير تطبيق الشمول المالي على ربحية البنوك: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري. مجلة السادات للبحوث الادارية والمالية،3(2). https://doi.org/10.21608/sjsaf.2025.367315.1090

قنديلجي، عامر ابراهيم. (2019). منهجية البحث العلمي. دار اليازوري العلمية للنشر.

كلاش، رميسة، ونايلي، إلهام. (2021). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006-2018). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 8(3)، 2352-9962.

مزعل، أحمد رحيم. (2022). انعكاسات صندوق النقد الدولي على الأزمة المالية العالمية. مجلة مركز دراسات الكوفة، 2(65)، 213-238.

مغدور، فاطمة الزهراء، ومعوشي، عيماد. (2022). الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 6(2)، 167-182.

نصر الدين، قارة عشيرة، وعلاء الدين، عشيط. (2023). واقع الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 7(1)، 96-111 https://asjp.cerist.dz/en/article/217582

المراجع العربية المترجمة

Bagha, Mohamed Ahmed,(2021). A Standard Study to Demonstrate the Impact of The Determinants of Financial Inclusion on Banking Safety Indicators in Commercial Banks in The Arab Republic of Egypt,(4). https://doi.org/10.21608/JSEC.2021.178722

Razia, A. and Omarya, M.(2023). The impact of financial inclusion on economic growth, poverty and financial stability in Palestine, a standard study for the period between (2010-2020). Journal of King Abdulaziz University-Economics and Administration, 37(2), 91–122. https://journals.kau.edu.sa/index.php/FEAJ/article/view/283

Benssadat, S. and Yamani,L.(2023). The impact of credit risk management on return on equity in Algerian banks Standard study for the period (2002-2021). Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol.(06) No.(02),.544-522 . https://asjp.cerist.dz/en/article/230176

Palestine Monetary Authority.(2024).Financial Stability report 2023.

Palestinian Monetary Authority. (2023, March 20). The Monetary Authority and the Capital Market Authority announce the results of the reassessment of financial inclusion in Palestine.

Palestinian Monetary Authority. (2013, March 3). Small and medium-sized enterprises: The financing dilemma.

Al-Obaidi,H.J.(2023). The impact of financial stability indicators on the value of banking sector shares in the Iraqi Stock Exchange. ،(141)48 Journal of administration and Economics. pp43-31 . https://doi.org/10.31272/jae.i141.1000

Gaith, A. and Ahmed, A.(2025). The impact of financial inclusion on banks' profitability: An applied study on the Egyptian Banking sector (2023-2018). Sadat Journal of Administrative and Financial Research,3(2). https://doi.org/10.21608/sjsaf.2025.367315.1090

Qandilji, A. I. (2019).Scientific Research Methodology. Al-Yazouri.

Kallash, R., and Naily, I. (2021). Liquidity risk and its impact on the profitability of Algerian commercial banks (An applied study during the period 2006–2018). Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies, 8(3), 611–631. https://asjp.cerist.dz/en/article/178721

Maz'al, A. (2022). The implications of the International Monetary Fund on the global financial crisis. Journal of the Kufa Studies Center, 2(65), 213–238

Maghdour, F., and Maouchi, I. (2022). Financial inclusion as a strategic mechanism to enhance financial stability in Arab countries. Shuaa Journal of Economic Studies, 6(2), 167–182.

Nasr al-Din, Q, and Alaa al-Din, A. (2023). The reality of financial inclusion and its relationship with financial stability in Algeria. Journal of Economics and Business Administration, 7(1), 96–111. https://asjp.cerist.dz/en/article/217582

المراجع الأجنبية

Abusamra, D. A. (2022). Risk Management in Islamic and Commercial Palestinian Banks: A Comparative Study [Master's thesis, Al-Quds University]. Al-Quds University.

Alfawareh, F.S., Degan, M. & Mohammad, A.J. (2025).The influence of FinTech and gender diversity on bank financial stability: experience from Jordan. Discov Sustain 6, 511. https://doi.org/10.1007/s43621-025-01382-8

Awdeh, A., El Moussawi, C., &Hamadi, H. (2024). The impact of inflation on bank stability: evidence from the MENA banks. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management 17 (2): 379–399. https://doi.org/10.1108/IMEFM-10-2023-0388

Abbas, F., Ali, S., Yousaf. I., & Wong, W-K.(2021). Dynamics of Funding Liquidity and Risk-Taking: Evidence from Commercial Banks. Journal of Risk and Financial Management,14(6),281. https://doi.org/10.3390/jrfm14060281

Ahamed, M., M., Ho, S. J., Mallick, S. K., & Matousek, R. (2021). Inclusive banking, financial regulation and bank performance: Cross-country evidence. *Journal of Banking & Finance*, 124, Article 106055. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2021.106055

Aslan, G. (2022). Enhancing youth and women's financial inclusion in South Asia. *Cogent Economics & Finance*, 10(1). https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2136237

Acharya, V.., Engle, R., Jager, M., & Steffen, S. (2024). Why Did Bank Stocks Crash during COVID-19?. *The Review of Financial Studies*, 37(9), 2627–2684. https://arab-scholars.com/9f1b1e

Adam, A., & Kulmie, D. (2024). The Role of Financial Inclusion in Poverty Reduction: A Review Study. *The International Journal of Business Management and Technology*, 8(4), 36-44.

Allen, F., & Santomero, A. (1997). The theory of financial intermediation. *Journal of Banking & Finance,* 21(11), 1461-1485. https://doi.org/10.1016/S0378-4266(97)00032-0

Antwi, F., Kong, Y., & Gyimah, K. (2024). Financial inclusion, competition and financial stability: New evidence from developing economies. *Heliyon-journal*, 10(13). https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.e33723

Anton, S. G., & Nucu, A. A. (2024). The impact of digital finance and financial inclusion on banking stability: International evidence. *Oeconomia Copernicana Journal*, 15(2), 563– 593.

Anarfo, E. B., Abor, J. Y., & osei, K. A. (2020). Financial regulation and financial inclusion in Sub-Saharan Africa: Does financial stability play a moderating role?. *International Business and Finance Journal*, 51, 101070.

Atellu, A. R., & Muriu, P. W. (2022). Does financial inclusion enhance financial stability? Evidence from a developing economy. *Transnational Corporations Review*, *14*(3), 297–311. https://doi.org/10.1080/19186444.2021.2019555

Benink, H. A. (1992). Theories of Financial Fragility. *Giornale Degli Economisti e Annali Di Economia*, *51*(9/12), 539–549. http://www.jstor.org/stable/23247869

Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2007). Finance, Inequality and the Poor. *Journal of Economic Growth*, *12*(1), 27–49. http://www.jstor.org/stable/40216113

Brunnermeier, M. K. 2009. "Deciphering the Liquidity and Credit Crunch 2007-2008." *Journal of Economic Perspectives* 23 (1): 77–100. https://doi.org/10.1257/jep.23.1.77

Claessens, S., & Laeven, L. (2004). What Drives Bank Competition? Some International Evidence. *Journal of Money, Credit and Banking*, *36*(3), 563–583. http://www.jstor.org/stable/3838954

Pham, T. D., & Tran, T. K. O. (2024). Relationship between financial inclusion, inflation and financial stability of countries around the world and lessons for Vietnam. *Journal of Finance - Marketing Research*, *4*(2), 30-43. https://doi.org/10.52932/jfm.vi2.498

Damane, M., & Ho, S. Y. (2024). The Impact of financial Inclusion on financial Stability: review of Theories and international Evidence. *Development Studies Research*, *11*(1). https://doi.org/10.1080/21665095.2024.2373459

Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity. *Journal of Political Economy*, *91*(3), 401–419. http://www.jstor.org/stable/1837095

Elnahass, M. & Trinh, Q. & Li, T., (2021). "Global banking stability in the shadow of Covid-19 outbreak," *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, Elsevier, vol. 72(C). https://doi.org/10.1016/j.intfin.2021.101322

European Central Bank. *Financial stability*. last retrieved on 2025 https://www.ecb.europa.eu/paym/financial-stability/html/index.en.html

Eriqat, I., Badwan, N., Al-Khazaleh, S., & El Shlmani, Z. M. (2025). Financial inclusion as a strategy for income inequality reduction and economic growth: PLS-SEM analysis based on cross-country evidence. *Investment Management and Financial Innovations*, 22(2), 461–490. https://doi.org/10.21511/imfi.22(2).2025.36

Fernando, J. M., & Disanayaka, K. (2024). The Impact of Digital Financial Inclusion on Banking Sector Stability: Evidence from Developing Countries. *Sri Lankan Journal of Banking and Finance*, 7(1), 51-66.

FinDev Gateway. (2024.). *Financial inclusion for development*. Consultative Group to Assist the Poor. https://www.findevgateway.org

Hua, X., Bi, J., & Shi, H. (2023). The appropriate level of financial inclusion: The perspective of financial stability. *Heliyon journal*, 3(3), 167-178. https://doi.org/10.1016/j.ceqi.2023.08.001.

Hassan, M. K. (2009). UAE corporations-specific characteristics and level of risk disclosure. *Managerial Auditing Journal*, 24(7),668-687. http://dx.doi.org/10.1108/02686900910975378

Jima, M., & Makoni, P. L. (2024). Financial Inclusion and Financial Stability in Sub-Saharan Africa: Complementary or Trade-offs. *Journal of Business and Social Review in Emerging Economies*, 10(2), 241-253. https://doi.org/10.26710/jbsee.v10i2.2990

Joudar, F., & El Ghmari, O. (2025). The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability: Evidence from MENA and African Countries Analyzed Using Hierarchical Multiple Regression. *Economies*, 13(5), 121. https://doi.org/ 10.3390/economies13050121

Kindleberger, C. P. (1978). *Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises*. Wiley.

Klapper,L., El-Zoghbi,M., & Hess,J.(2016). Achieving the Sustainable Development Goals The Role of Financial Inclusion, *Working paper. Consultative Group to Assist the Poor (CGAP)*. https://www.cgap.org/research

Koudalo, Y. M., & Toure, M. (2023). Does financial inclusion promote financial stability? Evidence from Africa. *Cogent Economics & Finance Journal*, 11(2), https://doi.org/10.1080/23322039.2023.2225327

Lapavitsas, C. (2009). Financialised Capitalism: Crisis and Financial Expropriation. *Historical Materialism,* 17(2), 114-148. https://doi.org/10.1163/156920609X436153

Lestari, H. S. (2021). The Effect of Liquidity, Leverage and Bank's Size on Bank's Profitability of Indonesian Listed Bank. *Jurnal Manajemen (Edisi Elektronik),* 12(2), 188–201. https://doi.org/10.32832/jm-uika.v12i2.3946

Mishkin, F. S. (2019). *The economics of money, banking, and financial markets* (Global ed.). Pearson.

Morgan, P., & Pontines, V. (2014). *Financial stability and financial inclusion* (ADBI Working Paper 488). Asian Development Bank Institute. https://www.adb.org/publications/financial-stability-and-financial-inclusion

Monnin, P., & Jokipii, T. (2010). *The impact of banking instability on the real economy* (Working Paper 2010–5).Swiss National Bank. https://www.snb.ch/en/mmr/reference/workshop_2010_05/source/workshop_2010_05.en.pdf

eaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. *Finance Research Letters, 24*, 230–237. https://doi.org/10.1016/j.frl.2017.09.003

gware, S. G. (2024). Impetus of financial inclusion and financial stability of commercial banks in Kenya. *IOSR Journal of Economics and Finance, 14*(2), 23–33. https://doi.org/10.9790/5933-1402012333

Nurhaliza, S., Hidayat, A., Rohima, S., Pertiwi, R., Liliana, L., Andaiyani, S., Shodrokova, X., & Hamidi, I. (2024). The relationship between financial inclusion and financial stability banking industry in G20 emerging market countries: A panel data evidence. *Ikonomicheski Izsledvania, 33*(6), 113–132. https://doi.org/10.12955/iz.2024.113

Oanh, T. T. K., Van Nguyen, D., Le, H. V., & Duong, K. D. (2023). How capital structure and bank liquidity affect bank performance: Evidence from the Bayesian approach. *Cogent Economics & Finance*, 11(2). https://doi.org/10.1080/23322039.2023.2260243

Sururi, S., & Kuntoro, A. (2025). Financial Inclusion and Financial Stability: The Case of Islamic Rural Banking in Indonesia. *Accounting and Finance Studies*, 5(1), 1-19. https://doi.org/10.47153/afs51.11942025

Shihadeh,F. H. (2020). The influence of financial inclusion on banks' performance and risk: new evidence from MENAP. *Banks and Bank Systems*, 15(1), 59-71. http://dx.doi.org/10.21511/bbs.15(1).2020.07

Shihadeh,F. H. (2021). Financial inclusion and banks' performance: Evidence from Palestine. *Investment Management and Financial Innovations*, 18(1), 126-138. doi: https://doi.org/10.21511/imfi.18(1).2021.11

Shihadeh, F.H.(2022) Individual's behavior and access to finance: evidence from Palestine. *Singapore Econ. Rev.* 67(01), pp. 113-133 .https://doi.org/10.1142/S0217590819420025

Shihadeh, F. H. (2018). "How individual's characteristics influence financial inclusion: evidence from MENAP," *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Emerald Group Publishing Limited, vol. 11(4), pages 553-574. https://doi.org/10.1108/IMEFM-06-2017-0153

Shihadeh, F., & Liu, B. (2019).Does financial inclusion influence the Banks risk and performance? Evidence from global prospects. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(3),112. Retrieved from https://www.abacademies.org/articles/DoesFinancial-InclusionInfluencethe-Banks-Risk-and-Performance-1528-2635-23-3403.pdf

Shihadeh, F., Naradda Gamage, S. K., & Hannoon, A. (M. T. (2019). The causal relationship between SME sustainability and banks' risk. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 32(1), 2743–2760. https://doi.org/10.1080/1331677X.2019.1655465

TheGlobalEconomy.com. .Jordan: Banking system z-scores, last retrieved on 2025https://www.theglobaleconomy.com/Jordan/bank_z_scores/

Pham, M. H., & Doan, T. L. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries. Journal of Asian Finance, 7(6), 047 – 059.

Ullah, S., Ullah, A. & Zaman, M. (2024).Nexus of governance, macroeconomic conditions, and financial stability of banks: a comparison of developed and emerging countries. *Financ Innov* 10, 30 https://doi.org/10.1186/s40854-023-00542-x